

إستخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة  
والأطراف ذات العلاقة ... مع الإشارة لأطراف المسؤولية الإجتماعية  
Using internal audit information to Enhancing the relationship  
between the company management and related parties  
...with reference to the parties to social responsibility

سماعين جوامع<sup>1</sup>، خواري سميرة<sup>2</sup>

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، Smain.djouamaa@univ-biskra.dz

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، samira.khaouari@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2022/02/14 تاريخ النشر: 2022/06/11

**Abstract:**

The pursuit of accurate accounting information in the modern business world has become the concern of all parties involved with any company and in any sector. At present, the demand for the services and information of internal auditors, who are called upon to enhance confidence in the companies in which they work by providing different information In this paper, we will attempt to demonstrate the various procedures and techniques used in order to provide internal audit in companies the opportunity to strengthen the relationship between the company And the various parties involved, particularly in the areas of social responsibility.

**Key words:** internal audit, related parties, social responsibility, accounting information, corporate governance

**الملخص:**

إن السعي للحصول على معلومات محاسبية صحيحة في عالم الأعمال الحديث أصبح الشغل الشاغل لكل الأطراف ذات العلاقة مع أي شركة وفي أي قطاع، وازداد في الوقت الحالي الطلب على خدمات ومعلومات المدققين الداخليين الذين أصبحوا مطالبين بتعزيز الثقة في الشركات التي يعملون فيها من خلال توفيرهم معلومات مختلفة تستخدم في إتخاذ كل القرارات ومن هذه الميادين التي تطلب حولها معلومات موثوقة المسؤولية الإجتماعية للشركة، لهذا سوف نحاول في هذه الورقة أن نبين مختلف الإجراءات والتقنيات التي تستخدم من أجل أن يقدم التدقيق الداخلي في الشركات الفرصة لتعزيز العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف ذات العلاقة وخاصة في جوانب المسؤولية الإجتماعية.

**كلمات مفتاحية:** التدقيق الداخلي، الأطراف ذات العلاقة، المسؤولية الإجتماعية، المعلومة المحاسبية، حوكمة الشركات

المؤلف المرسل: سماعين جوامع ، الإيميل: Smain.djouamaa@univ-biskra.dz

## 1. مقدمة:

يعتقد الكثير من المتخصصين أن التدقيق الداخلي يشكل أحد أهم دعائم حوكمة الشركات، ولهذا بعد الأزمات المالية والإقتصادية الحديثة، والفضائح التي تعرضت لها العديد من الشركات ، أصبحت الأطراف ذات العلاقة بالشركة تولي أهمية قصوى لنشاط ووظيفة هذا النوع من التدقيق، ولعلنا هنا سوف نبحث في مجال واحد فقط من مجالات الحوكمة وهو المسؤولية الإجتماعية التي يراها البعض عملا تطوعيا والأخرين يصنفونها إلزاما إجباريين في عملهم.

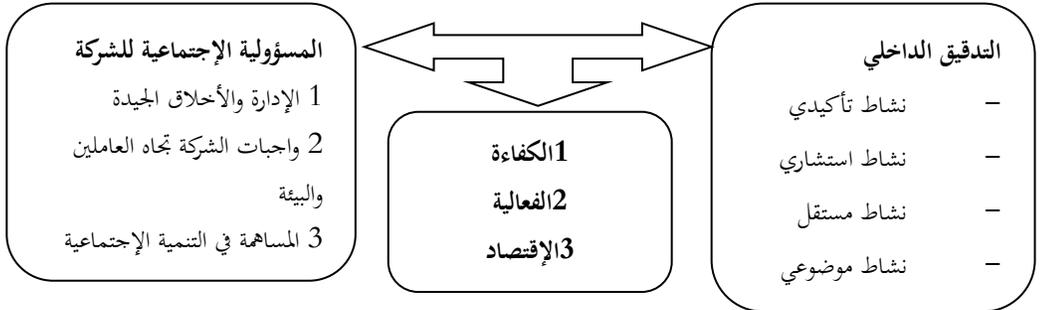
و"تتشأ التطلعات الاجتماعية عن تزايد أعداد جماعات المصالح، بما فيها أصحاب الأسهم، والموظفون، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمستهلكون، والمجتمعات المحلية التي تباشر فيها المؤسسات التجارية أعمالها. ولا يمكن إطلاق حكم على ما يشكل "سلوكاً مسؤولاً" في قطاع معين أو موقع معين إلا بإقامة حوار بين أصحاب المصلحة والمؤسسات" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004)، إن العلاقة بين إدارة أي شركة والأطراف ذات العلاقة قد تشوبها في كثير من الأحيان بعض الشك و اللاتيقين في تصرفات الشركة في مسألة ما، ولعل أكبر القضايا الحديثة التي يحدث فيها الصدام سياسات الشركة تجاه قضايا المسؤولية الإجتماعية، وما مدى درجة تبني هذا المجال داخل الشركة أو خارجها. ولقد إختلفت فلسفة الشركات في هذا المجال كإختلاف الإقتصاديين أنفسهم حيث منذ ظهور فكرة المسؤولية الإجتماعية انقسم علماء الاقتصاد ما بين مؤيد ومعارض لها. فمن بين الفريق المعارض على والذي يؤيد وجهة النظر الكلاسيكية تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي Milton Friedman سبيل المثال العالم يرى أنها تقلل من الأرباح وهي بمثابة عبء إضافي على تكاليف العمل. أما المؤيدين لهذه الفكرة فأبرزهم Paul Samuelson الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها بعدين اقتصادي واجتماعي وانه لا بد على الشركات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية (الحمدي، 2003) ومن هذا المنطلق تبحث الشركات دائما إلى تحسين أو حتى تحديد العلاقة مع الأطراف التي تعنى بالمسؤولية الإجتماعية، ونحن نعتقد أن مصالح التدقيق الداخلي يمكنها أن تلعب دور فعال

إستخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة ...  
مع الإشارة لأطراف المسؤولية الإجتماعية

في جودة هذه العلاقة وتعزيزها من خلال توفير المزيد من المعلومات المطلوبة من شأنها أن تساعد في تعزيز الثقة بين الأطراف وتحسين صورة الشركات أمام المجتمع الذي تنتشط فيه. الإشكالية: تواجه المؤسسة في العصر الحديث تحديات جديدة ومؤثرة في نشاطها وسمعتها وأيضاً علاقاتها المختلفة ومن أهم هذه التحديات على الإطلاق مسؤوليتها إتجاه المجتمع والمحيط الذي تنتشط فيه، ومن جهة رغبتها الجامعة والغريزية في تحقيق الربح والتفوق أمام منافسيها وضرورة بقائها في السوق، كما وتحقيق طموحات كل الأطراف ذات العلاقة معها، ولهذا سوف تكون إشكالتنا هي: كيف يجب إستخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة؟

**نموذج الدراسة:** يتمثل نموذج دراستنا هذه في إيجاد مقاربة واضحة بين طموحات الشركة في تفعيل مسؤوليتها المحدودة مع إيجاد صيغ مناسبة من أجل منع أي إنحراف مقصود أو غير مقصود بدفع نظام التدقيق والرقابة الداخلية لديها لمتابعة كفاءة وفعالية وكذا الإقتصاد في تكاليف المسؤولية المحدودة دون تقليل جودها وجديتها.

ويأخذ نموذج دراستنا الشكل التالي:



**الأهمية:** إن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من خلال التأكيد المستمر أن الشركات الحديثة تغير جزءا كبيرا من دورها خارج رغبتها في تحقيق وتعظيم الأرباح إلى:

1- إشراك الفاعلين الداخليين في الشركات في قضايا تهم المجتمع ومنها المسؤولية الإجتماعية.

2- تفصيل مختلف الأنشطة التي تدخل تحت مظلة المسؤولية الإجتماعية

3- خلق سلوك إيجابي لدى المدققين الداخليين في قضايا خارج التفكير المحاسبي وإنشغالات تحقيق الأرباح

4- رفع كفاءة وفعالية المدققين الداخليين في تحديد إنحرافات الشركة في مجال التزاماتها الإجتماعية.

**الأهداف:** إن الهدف من هذه الورقة يتمثل في:

1- تأكيد أن وظائف المراجعة أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية (protectrice) لأنها

تحمي أموال المؤسسة وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف

2- تحديد وبيان دور تطور التدقيق الداخلي في إبراز وخلق قيمة مضافة للشركة عن

طريق تبني ومراجعة المسؤولية الإجتماعية في نشاطها.

الفرضيات: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية هي:

1- معلومات التدقيق الداخلي تساعد على تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف

ذات العلاقة وتحسن من مخرجات المسؤولية الإجتماعية للشركات

#### الدراسات السابقة

علي سيد حسين عبد الرحمن البارودي (البارودي) ، (2017) مدخل مقترح للمراجعة

الداخلية لأنشطة المسؤولية الإجتماعية للشركات، قسم المحاسبة، جامعة القاهرة

هدف الباحث في هذا البحث إلى محاولة اقتراح مدخل للمراجعة الداخلية لأنشطة

المسؤولية الاجتماعية للشركات، والمتمثلة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

ولتحقيق ذلك الهدف فقد تناول الباحث في هذا البحث المتطلبات اللازمة لقيام فريق

المراجعة الداخلية بمراجعة وتأكيد الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما

تناول الباحث أساليب المراجعة الداخلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وطرق قياس أنشطة

المسؤولية الاجتماعية وقد أوضح الباحث في نهاية المدخل المقترح المشكلات التي تقابل

المراجع الداخلي عند مراجعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية

علي ناظم عبد الامير، علي كريم محمد، (عبد الامير و محمد، 2017)(2017) كفاءة

وفاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات، المجلد السابع، العدد

الرابع، مجلة المثني للعلوم الإدارية الإقتصادية

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على فعالية التدقيق الداخلي في دراسة وتقييم نظام

الرقابة الداخلية حيث اتضح من خلال البحث والدراسة أن للتدقيق الداخلي دور فعال في

إعادة هيكلة نظام الرقابة الداخلية، ومن أهداف الدراسة أيضا إثبات الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في ظل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والمسؤولية الإجتماعية .

عبد المجيد حمو، (2001) (حمو، 2001) "مدقق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية" مداخلة في المؤتمر العملي لامهني الثالث لجمعية مدقي الحسابات الاردنيين بالتعاون مع مركز البنك العربي للبحث العلمي ، عمان يتحدث عن المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات الذي يدقق حسابات فروع الشركات متعددة الجنسية في بلاده ، والتي تفرض عليه ضرورة مراعاة مصالح وطنه اذا تعارضت مع مصلحة الشركة متعددة الجنسيه ، فالمدقق عين تبحث عن الحقيقه وليس حارسا لأموال الشركة، وهذا تجسيد لمسؤوليته الاجتماعيه أن هذا البحث قد أقتصر على جانب من المسؤولية الاجتماعية للمدقق ، والجانب الاخر الذى تتعرض له هذه الدراسة وهو قيام المدقق بفحص الاداء الاجتماعى والمسؤولية الاجتماعية لعملائه ، وتقديم التقارير عن ذلك لجهات محددة تعنى بهذه التقارير .

## 2. معلومات التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي وظيفة تقييمية تنشأ داخل المؤسسة بهدف فحص ومراجعة جميع أنشطة المؤسسة، وهو يعمل على مساعدة الموظفين للقيام بالمهام الموكلة إليهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية. وذلك عن طريق تقييم تنفيذ الأعمال وتقديم التوصيات بالإضافة إلى تقديم الاستشارات والمعلومات التي تتعلق بمختلف الأنشطة داخل المؤسسة.

### 1.2 تعريف التدقيق الداخلي:

- عرفه معهد المدققين الداخليين في انجلترا بأنه: "عملية تقييم مستمرة تنشأ داخل المؤسسة بهدف خدمة هذه المؤسسة وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج هذا التدقيق". (جمعة، 2009)

يحصر هذا التعريف التدقيق الداخلي في أنه عملية تقييمية لجميع أنشطة المؤسسة بصفة مستمرة ومن ثم توصيل نتائج عملية التقييم إلى الأطراف المعنية، وهذا غير كافي لأن التدقيق الداخلي لا يتوقف عند توصيل النتائج وإنما يقدم مجموعة من الحلول والاقترحات والتوصيات لتحسين الأنشطة.

- كما عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمستشارين الداخليين على أنه: "نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إعطاء ضمانات للمؤسسة حول درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، مع تقديم نصائح للتحسين والمساهمة في خلق القيمة المضافة". (IFAC)
  - هذا التعريف يؤكد على أن التدقيق الداخلي يجب أن يكون مستقل وموضوعي لا ينحاز إلى أي طرف على حساب طرف آخر لتقديم مجموعة من التأكيدات بأن المؤسسة حول درجة قيامها بأنشطتها بكفاءة وفعالية ومن ثم تقديم نصائح تساهم في تحسين الأنشطة.
  - بينما عرفه معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أنه: "نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي يعطي للمؤسسة تأكيد حول درجة التحكم في انجاز عملياتها، كما يعطي لها مجموعة من النصائح لتحسينها، ويساهم في خلق القيمة المضافة. ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على بلوغ أهدافها من خلال منهجية منتظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وضبط الرقابة وحوكمة الشركات وذلك باقتراح إجراءات لدعم وتعزيز فعاليتها".
  - يمكن اعتبار هذا التعريف هو الملائم لأنه جمع كل ما يقدمه ويهدف إليه التدقيق الداخلي من خلال تعريف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي نستنتج أن التدقيق الداخلي يتميز بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:
  - نشاط تأكيدي: تظمن الإدارة بأن المخاطر المرتبطة بالمؤسسة مفهومة ويتم التعامل معها بشكل مناسب؛
  - نشاط استشاري: تزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات؛
  - نشاط مستقل: أي مستقل عن باقي الأقسام في المؤسسة وتابع للإدارة العليا؛
  - نشاط موضوعي: أي يعطي رأي صرح دون تحيز لأي طرف؛
  - يقدم تأكيد حول درجة التحكم في العمليات: فهو شمل فحص و مراجعة جميع الوظائف في المؤسسة ولا يتعلق بالجوانب المحاسبية والمالية فقط؛
  - خلق القيمة: من خلال تقديم النصائح التي تساهم في تحسين الوظائف وليس الكشف عن المشاكل فقط.
- 2.2 أهداف التدقيق الداخلي:

إن الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي في أية مؤسسة هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية (أهداف إستراتيجية) لهذه المؤسسة، إلا أن المدققين الداخليون يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية: (كروس، 2011)

- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- قياس درجة الكفاءة التي تتم بها الوظائف؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها؛
- حماية أصول المؤسسة من السرقة والإهمال؛
- منع الغش و الأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة و التقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر عن الواقع؛
- القيام بمراجعات دورية منتظمة للأنشطة المختلفة و رفع التقارير، الاقتراحات، النتائج والتوصيات للإدارة العليا وكذلك تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية و الاجتماعية؛
- المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير، ووضع الإجراءات اللازمة لها، وهذا من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.

### 3.2 المعلومات التي يقدمها التدقيق الداخلي

- لقد أصبح التدقيق الداخلي من الوظائف الأساسية المساندة التي تساعد الإدارة في أداء أنشطتها، باعتباره يقدم معلوما للإدارة عن: (الحايك و آخرون، 2015)
- مدى التزام العاملين داخل المؤسسة بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها من المستويات الإدارية المختلفة؛
  - مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة في المؤسسة؛
  - تحديد نواحي القصور والضعف الذي يظهر في أداء المؤسسة حتى يكون هناك أساس لاتخاذ القرارات أو لإجراء التصحيحات اللازمة؛
  - مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة والوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها؛

فقد أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي لا تتوقف فقط على مجرد التدقيق المالي المحاسبي بل باتت تشمل تدقيق المجالات الإدارية والتشغيلية كفحص وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات وكذا اقتراح طرق أكثر ملائمة لتطوير أنشطة المؤسسة، بل وتعدى ذلك ليشمل تدقيق الجانب الاجتماعي للمؤسسة من خلال تقييم مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، وكذا دور المؤسسة في دعم الجوانب الاجتماعية، وتقييم الأضرار التي تتسبب فيها وتقديم استشارات وحلول لتجاوز المشاكل التي تحدثها المؤسسة للبيئة والمجتمع، وذلك ناتج عن الضغوطات التي تتعرض لها المؤسسة من قبل الجماعات الاجتماعية المسؤولة عن حماية المجتمع من الممارسات الخاطئة.

#### 4.2 أنواع التدقيق الداخلي: يمكننا حصر أنواع التدقيق الداخلي في:

**التدقيق الداخلي المالي:** يعتبر المجال التقليدي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المؤسسة؛ وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة و القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك لإظهار البيانات المالية بصورة واقعية. (مخولف، 2007)

حيث يتناول التدقيق الداخلي المالي التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس، وكذلك فحص درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المؤسسة و التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

**التدقيق الداخلي التشغيلي:** ويعرف هذا النوع من التدقيق الداخلي على أنه: "الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المؤسسة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة بما في ذلك نظم وضوابط الرقابة الداخلية وأدائها التشغيلي، وفقا لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة و اقتصادية العمليات التشغيلية. (علي، 1998)

ويعد التدقيق التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي ، ويسعى إلى فحص وتقييم أعمال المؤسسة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدما ومتفق عليها مع الجهات العليا في المؤسسة.

**التدقيق الداخلي الاجتماعي:** إن اهتمام التدقيق الداخلي بمجال التقارير المالية والالتزام بالسياسات والتشريعات الداخلة للمؤسسة والأنظمة القانونية أصبح مدخلا تقليديا لهذا

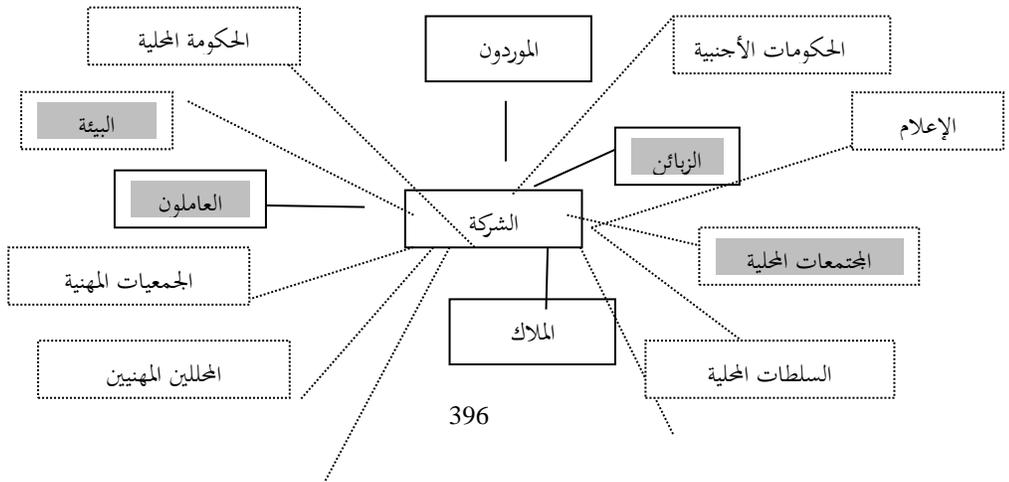
عملت المؤسسات على توسيع نطاق التدقيق الداخلي لهتم أكثر بتدقيق الأنشطة الاجتماعية. وقد عرف التدقيق الداخلي الاجتماعي بأنه: "قصد منظمة وجمع أدلة وقرائن لتقييم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة والذي يمكن تمييزها عن النشاط الاقتصادي لها، بهدف التأكد من مدى سلامة وكفاية وملائمة الإفصاح في التقارير الاجتماعية عن مدى تقييد المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها مدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع". (الحايك و وآخرون، 2015، صفحة 238)

### 3. طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة

من الصعب حصر طبيعة العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف ذات العلاقة، لأنهم وببساطة لا تربطهم علاقة مشتركة أو وجهة نظر موحدة بل طبيعة تعاملاتهم ومصالحهم مع الشركة قد تكون متناقضة مع بعضهم البعض، وقبل الحديث في هذا الجانب يجب إعطاء بعض المفاهيم وهي:

**1.3 تعريف الأطراف ذات العلاقة:** هم أفراد أو جماعات يمكنهم أن يكونوا داخليين أو خارجيين يمتلكون القدرة على التأثير الواضح المباشر و/أو غير المباشر في عمل الشركة ومصيرها، ومن جهة أخرى يمتلك هؤلاء الأفراد أو الجماعات نصيبا مهما من مخرجات هذه الشركة (محمادي، 2014) ، يمكن أن نضيف على هذا التعريف إمكانية أن الشركة تتحمل جزء من السؤولية الاجتماعية اتجاه هذه الأطراف مما يجعلهم أيضا أطراف المسؤولية الاجتماعية.

الشكل (1): الأطراف ذات العلاقة بالشركة:



الهيئات المالية

المنظمات غير الحكومية

المصدر: مقدم وهيبة، **تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية**، ( أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014)، ص 77

**2.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية:** هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تختلف باختلاف وجهات النظر: فهناك من عرفها على أنها: "إجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجيين والأطراف ذوي العلاقة بالمنظمة" (بن عيشي و بن عيشي، 2012)

وهناك من عرفها بأنها: الأفعال التطوعية التي تقوم بها أية منظمة سواء كانت عامة أو خاصة، صغيرة أو كبيرة وذلك استجابة لاحتياجات جماهيرها الداخلية والخارجية وفقا لإمكانيتها الخاصة، وعي الإدارة بأنها مسؤولة بأمانة عن أفعالها والتأثيرات الناتجة عنها على رفاهية المجتمع ككل. (محمد، 2015)

- مما سبق يمكن القول أن البعض يرى بأن المسؤولية الاجتماعية واجبة على الشركات، بينما يرى البعض الآخر أن هذه المسؤولية مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركة بإرادتها اتجاه المجتمع.

- نعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام طوعي في اختيار وتنفيذ ممارسات تظهر الشركة وتصفها بأنها مسؤولة اجتماعيا.

**3-3: العلاقة بين إدارة الشركة وأطراف المسؤولية الاجتماعية: راجع:** (بن عيشي و بن

عيشي، 2012) و (مقدم، 2014) و (العمرى و زرقون، 2015)

**3-3-1 العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف الداخلية للمسؤولية الاجتماعية:**

**3-3-1-1 المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين:**

- توفير برامج تدريبية والإنفاق على العاملين لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية؛ - المساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين للحصول على مرتب تقاعد مناسب، - وضع نظم الرعاية الصحية ونظم الحوافز والمكافآت؛

استخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة ...  
مع الإشارة لأطراف المسؤولية الاجتماعية

- توفير الأمن والعمل على تفادي الحوادث في الشركة؛ - توزيع حصة من الأرباح السنوية على العاملين؛
- تفعيل نظم إدارة المخاطر؛ - تحقيق الاستقطاب الوظيفي الإيجابي؛ - منع التسرب الوظيفي للكفاءات؛
- المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية.....

**3-1-2 المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين:**

- تحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات وحماية أصول الشركة وموجوداتها؛
- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة؛
- السماح لهم بالمشاركة الفعالة وإحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعاتهم؛
- معاملتهم معاملة متكافئة ومنحهم حقوقهم المالية بكل شفافية.

**3-2-3 العلاقة بين إدارة الشركة وأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية:**

**3-2-3-1: المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء أو المستهلكين:**

- حسن التعامل مع الزبون، والاستماع لشكاوي الزبائن ودراستها والتعامل معها بجدية ومحاولة حلها؛
- تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، الإعلان لهم بكل صدق وأمانة، تقديم منتجات صديقة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام الشركات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير المنتجات بشكل مستمر؛ - الدراسة المستمرة لحاجات ورغبات المستهلكين.

**3-2-3-2: المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين:**

- اختيار أفضل مورد يمكنه منح تسهيلات في الدفع قد لا تحصل عليها الشركات المنافسة لها؛
- الاتفاق مع موردين يقدمون منتجات ذات بعد اجتماعي وأخلاقي مقبول؛ - تسديد الالتزامات والصدق في التعامل معهم؛ - توطيد العلاقة بين الشركة وبين مورديها بحرصها على الالتزام بالاتفاقات المبرمة؛ تحسين الشروط التفاوضية مع الموردين؛ - منح التسهيلات المتبادلة بين الطرفين لضمان استمرارية التعامل بينهما لأطول فترة ممكنة.....

### 3-3-2-3: المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

- خلق حوار مشترك بين الشركات والقوى الفاعلة في المجتمعات المحلية بحيث تتحقق شراكة كاملة تسعى للحفاظ على حقوق كافة الأفراد؛ - التبرعات للمؤسسات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالي المحتاجين؛ - دعم المجالات الصحية؛ - المساهمة في الأنشطة البيئية كإقامة الحدائق الخضراء ونافورات المياه للحفاظ على البيئة ومقاومة التلوث وإنشاء الجسور والحدائق؛ - المساعدة المادية في حالة الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات والحرائق؛ - قيام الشركة بدفع الضرائب من دون تزوير أو تهرب وهذا يعتبر إسهاما اجتماعيا لمساعدة الدولة في تمويل الخدمات الاجتماعية والإنفاق على البنى التحتية الأساسية؛ - المساهمة في الحد من مشكلة البطالة؛ - إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

### 3-3-2-4: المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:

- استخدام تكنولوجيا أكثر تطورا لاتؤثر بالمحيط والحد من انبعاث الغازات؛ - احترام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي  
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية غيرها.....

### 3-3-2-5: المسؤولية الاجتماعية اتجاه الدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية؛  
- وعي الشركات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية؛

### 4. علاقة معلومات التدقيق الداخلي بتحديات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة:

إن تحديد مختلف المخاطر والعقبات الناشئة عن المشاكل الاجتماعية والبيئية يتطلب تحليل عميق من مصالح التدقيق الداخلي وهذا ما أكده (كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات) "نستخدم تحليلنا للمسائل المتعلقة بمسؤولية الشركات الاجتماعية في رصد المخاطر المادية الناشئة عن المشاكل الاجتماعية والبيئية لأن قيمة الأصول والخصوم قد تتأثر بهذه المشاكل" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004) والذي أكد أيضا "اتخاذ قرارات استثمارية أكثر من مجرد صف نسب وأرقام في شكل معادلة رياضية. فأحد

## إستخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة ... مع الإشارة لأطراف المسؤولية الإجتماعية

الجوانب الأساسية لما نقوم به يتضمن تقييم قدرة الإدارة على تحقيق أهدافها وتحليلنا لمسؤولية الشركة تجاه المجتمع وسيلةً من وسائل تقييم الإدارة" وطال هذا الكشف من خلال الأطراف المتدخلة في إعداده بعدم إعتداد الشركات الكبرى والنافذة، على وكالات التصنيف الخارجية "لا نستخدم وكالات تصنيف خارجية لإجراء هذا التحليل. فقد وضعنا منهجية لتصنيف الشركات خاصةً بنا استناداً إلى التحليل الذي نقوم به لتقارير الشركة والمعلومات التي نحصل عليها خلال الاجتماعات مع الإدارة" بل يجب ابني منهاج داخلي لتصنيف وتدقيق هذه المسائل.

وخلص التقرير إلى إبراز ركائز نجال التدقيق الداخلي للمسؤولية الإجتماعية كما يلي: "تعتمد منهجاً إطارياً يقوم على أربع ركائز للتحليل. أولاً، ندرس سياسات الشركة في المسائل الأساسية بالنسبة إلى نشاطها. ثانياً، نفحص النظم الإدارية التي تعتمدها الشركات لتنفيذ سياساتها المعلنة. ثالثاً، ندرس مدى النجاح الذي تلقاه نظم الإدارة تلك في تحقيق أهداف السياسات العامة. ثم رابعاً، ندرس نوعية التقارير التي تصدرها الشركة عن جميع ما سبق" ومن جهة أخرى يجب إيجاد وتصميم تقرير مفصل من المدقق الداخلي لنشاط وعمليات المسؤولية الإجتماعية: حيث في هذا المجال سوف نجد تفسيرات ومبررات مفصلة من الشركة لكل نشاطها في مجال المسؤولية الإجتماعية يكون مرفق بكل التوضيحات من المدقق الداخلي تساعد في إتخاذ أي قرار من كل طرف. ومن جهة ثالثة الإستماع لكل تساؤلات الأطراف ذات العلاقة بمسألة المسؤولية الإجتماعية والتأكيد على الإجابة عنها في الوقت المناسب وبالشرح الكافي. دون إهمال أن على الشركة تضمين عمل المدقق الخارجي، في إستراتيجيتها بحور تعزيز تبني المسؤولية الإجتماعية وجعل هذا الجزء إجباريا في ملاحظاته وتقاريره النهائي. ويمكننا أن نوضح بشكل مميز كيف يجب بناء العلاقة بين رسالة المسؤولية الإجتماعية للشركة ومهمة التدقيق الداخلي في هذا المجال وذلك وفق الشكل التالي:



إستخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة ...  
مع الإشارة لأطراف المسؤولية الإجتماعية

<p>-توجيه المدققين الداخليين إلى إعتبار معلومات المسؤولية الإجتماعية من صفة الإختيارية إلى صفة الإلزامية.</p> <p>-التعاون مع اللجان المكلفة بمجال أخلاقيات الأعمال بتقديم كل المعلومات التي تحسن مخرجاتها.</p>	<p>إدارة الشركات. قد تتمتع الشركات بالحرية التامة في النظر في المسائل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أو تقوم مجالس إدارتها بتكوين لجان معنية بالأخلاقيات</p>
<p>-تضمين المسؤولية الإجتماعية في الهيكل الإداري بجانب قسم التدقيق الداخلي.</p>	<p>الهيكل الإداري. نظام إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات يدمج الشواغل المتعلقة بمسؤولية الشركة في القيم، والنقاة، والعمليات والقرارات التجارية للشركة على جميع المستويات.</p>
<p>-إشراك المدققين الداخليين في التخطيط الإستراتيجي للمسؤولية الإجتماعية مع تحديد أهداف التدقيق في هذا المجال.</p>	<p>التخطيط الاستراتيجي. يتضمن إدماج المسؤولية الاجتماعية للشركات في عملية التخطيط على الأمد الطويل، وتحديد أهداف وتدابير معينة لتحقيق التقدم.</p>
<p>-توصيل معلومات التدقيق بخصوص المسؤولية الإجتماعية لكل الأطراف التي تطلبها أو تحتاجها.</p>	<p>المساءلة العامة. تتضمن تيسير تعميم أساليب المسؤولية الاجتماعية للشركات لتشمل جميع مستويات التنظيم وليس الإدارة فقط، وذلك من خلال تناول القضايا المتصلة بتوصيف الوظائف وأهداف الأداء لأكبر عدد ممكن من الموظفين</p>
<p>-تحديد بشكل دقيق تكلفة المكافأة للموظفين وكذا المردودية والنتائج المتوقعة من هذا السلوك لكل الأطراف، مع دمج المدققين الداخليين في توصيات التوظيف والترقية للموظفين الذين يساهمون في هذا المجال</p>	<p>تقييم ومكافأة الموظفين. لقد حُدثت المكافآت والتقييم على أنهما أكبر حافزين للأداء، ويمكن بالتالي تعزيز أسلوب المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال دمج قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في النظام الذي تتبعه الشركة في مجال التوظيف، والترقيات، والمكافآت والتكريم العام</p>
<p>-تحديد التكاليف البديلة لمخططات التعليم والتدريب ذات البعد الإجتماعي، وتوضيح المخرجات الإيجابية لها على المدى المتوسط والبعيد</p>	<p>الاتصالات والتعليم والتدريب. يمكن أيضاً الترويج داخلياً لأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال إدراجها ضمن مواد برامج التدريب، وترتيب المحاضرات، وتقديم المعلومات للمديرين والموظفين</p>
<p>-أهم مراحل نجاح المدققين الداخليين في مجال تقديم معلومات حول المسؤولية الإجتماعية هو إعداد تقارير ذات جودة عالية تساهم في تعزيز العلاقة بين شركتهم وكل الأطراف ذات العلاقة التي تطلب هذه</p>	<p>إعداد التقارير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات . يجب على الشركات تقييم أدائها الاجتماعي والبيئي بصورة منتظمة من خلال تقديم تقارير سنوية ويُفضل أن يتحقق منها مراجعو حسابات</p>

<p>المعلومات، مع عدم الإفراط في رفع تكلفة هذا التقرير سواء المادية أو البشرية، حتى لا تصبح هذه المسألة مرهقة للشركة وغير مجدية، مع تأكيد دقة المعلومات وتحينها وعدم القدرة على تأويلها ضد الشركة.</p>	
---	--

**المصدر:** من إعداد الباحثين، لكن المعلومات التي تخص تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات مأخوذة من أندونفو غائنجي (التفذي) المسؤولية الاجتماعية للشركات " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، (جنيف، سويسرا، الأمم المتحدة، 2004)، ص ص 89-90

**ولكي تنجح العملية السابقة وتكون مهمة التدقيق الداخلي مجدية يجب أن نتحقق من:**

1- الاستقلالية التنظيمية: يجب أن يكون منصب الرئيس التدقيق الداخلي تابعاً لمستوى تنظيمي في المؤسسة يكفل أداء نشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياته على أكمل وجه. كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يؤكد لمجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي، وذلك بصفة سنوية على الأقل، ويجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي في مأمّن من أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج. يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التصريح عن أي تدخل من هذا النوع لمجلس الإدارة ومناقشة تداعياته (جمعية المدققين الداخليين، بدون سنة نشر)

2- فوائد التقارير في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات تتضمن ما يلي: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004، صفحة 87)

- زيادة الشفافية
- اتخاذ القرارات الدقيقة والواعية
- الأسلوب الأفضل لإدارة المخاطر والأزمات
- تعزيز قيمة وسمعة العلامة التجارية
- العلاقات الحسنة مع الحكومة والمجتمعات المحلية
- استدامة الارتباط بين الشركة والمجتمع على الأمد الطويل نظراً لتلقي المزيد من الانتقادات والتحسينات المقترحة من المراجعين الداخليين والخارجيين
- ضمان تنفيذ المسؤولية الاجتماعية للشركات نظراً لقيام الحكومة برصد الامتثال للمعايير

إن الفوائد المكتسبة من خلال التقارير المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات يتجاوز كثيراً "عبء إعداد التقارير"، ويجعلها جزءاً هاماً من أداء الشركات ينبغي أن يُدمج في التقارير المالية الرسمية

## 5. خاتمة:

من المهم الإعتقاد لدى المسؤولين أن التدقيق الداخلي يقوم بإضافة قيمة للشركة، وعلى الرغم أنه "لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون قواعد المسؤولية الاجتماعية للشركات اختيارية أم إلزامية. وفي فترة من الفترات، اعتُبر التنظيم الذاتي للشركات ومدونات قواعد السلوك، التي وضعتها الشركات لتحديد مسؤولياتها البيئية والاجتماعية، السبيل للمضي قدماً في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004، صفحة 05) إلا أن الشركات التي تتبنى هذه المسائلة تجاوزت بكثير مراحل تحقيق الربح إلى مراحل مشاركة المجتمع الذي تنشط فيه طموحاته ورغباته وتوجيه جزء من مجهوداتها إلى تحقيق هذا الغرض.

## النتائج:

- 1- تحديد كفاءة وفعالية نظام المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والكشف المبكر لأي خلل فيه.
- 2- تحديد مدى قابلية الإعتماد على المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية في إتخاذ القرارات ذات الأثر في هذا المجال.
- 3- التحقق من إلترام كل الأطراف الفاعلة في المؤسسة بالسياسات والإجراءات الموضوعية التي تبنتها الإدارة العليا في مجال مسؤولياتها الاجتماعية المختلفة.
- ويمكن أن نظيف أيضاً: (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2004، صفحة 89)
- 4- إن التحول إلى اتخاذ مواقف أخلاقية في مجتمع يُعد فيه السعي الضيق لتحقيق المكاسب المادية الفردية أمراً عادياً هو بمثابة تحول جذري بصورة أكبر مما يتصوره الكثيرون
- 5- المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات تجاه المجتمع التي يبحث عنها المستثمرون رهناً بالسبب الذي يجعلهم يبحثون عنها في المقام الأول
- 6- معلومات تتعلق بالمشاكل البيئية والاجتماعية من أجل فرز الشركات التي تتورط في بعض الأنشطة أو تخفق في الاستجابة لبعض المعايير

1- وإجابة على الفرضية يعتقد الباحثين أن معلومات التدقيق الداخلي تساعد على تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف ذات العلاقة وتحسن من مخرجات المسؤولية الاجتماعية للشركات

## 6. قائمة المراجع:

www.ifac.com., (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 27, 2019, من IFAC. إبراهيم أحمد علي. (1998). التأصيل المهني للمراجعة الداخلية-دراسة تطبيقية. مجلة البحوث و الدراسات التجارية (01)، صفحة 104.

أحمد الحايك، و آخرون. (2015). التدقيق الاجتماعي الداخلي بمجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين-دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 23 (العدد الأول)، 238.

أحمد محمد مخلوف. (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 78. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

البارودي، ع. ع. <https://scholar.cu.edu.eg/?q=alibarody/files/2.pdf>. (s.d.). Consulté le 03 05, 2019

التنفيذي، و. (s.d.). اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. بشير بن عيشي، و عمار بن عيشي. (14-15 02, 2012). أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعية الجزائرية. الملتقى الدولي الثالث حول " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية". بشار، الجزائر.

جمعة، أ. ح. (2009). الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والطباعة والتوزيع.

جمعية المدققين الداخليين). بدون سنة نشر. (المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي IPPF). مجلس حكام جمعية المدققين الداخليين في لبنان، بيروت.

جميلة العمري، و محمد زرقون. (2015). دور الأطراف الخارجية للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 08، ص 205-206. الجزائر.

- سامي محمادي. (2014). دور إشراك الأجراء في رأس مال الشركة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. 96. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
- عبد الامير ع. ن. و محمد ع. ك. (2017). كفاءة و فاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية*. 24-10, (4) 7,
- عبد المجيد حمو. (2001). مدقق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية. *مداخلة في المؤتمر العملي المهني الثالث*. عمان: جمعية مدققي الحسابات الاردنيين بالتعاون مع مركز البنك العربي للبحث العلمي.
- فؤاد حسين الحمدي. (2003). الإبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للشركات،. *أطروحة دكتوراه*، 58. بغداد: العراق، العراق: كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية.
- كروس وم. (2011). تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة - دراسة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة. *ENAMC رسالة الماجستير في العلوم التجارية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 50، الجزائر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2004). *كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة*. للأمم المتحدة، جنيف، سويسرا.
- ناهد أحمد محمد. (2015). أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على ولاء العملاء. 10. الخرطوم، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*، 84-88. الجزائر: جامعة وهران.